

الفصل الثامن

تغيير مستوى الأسعار^(١)

١ — عوامل التغيير في مستوى الأسعار :

يتغير مستوى الأسعار نتيجة لثلاثة عوامل مختلفة :

العامل الأول : وهو تغيير مستوى الأسعار نتيجة تغيير في مستوى النشاط الاقتصادي . وهنا نفترض وجود حالة رواج نشأت عنها زيادة محسوسة في الطلب على السلع ، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم ، وبالتالي على زيادة طلب عمال جدد يقومون بالإنتاج إلى جوار العمال القدامى . على أن هذه الحالة قد يترتب عليها انخفاض في الإنتاجية الحدية للعامل . فإذا ظلت الأجور على حالها ، وأراد المنتجون زيادة الإنتاج ، فلا يتيسر لهم مقابلة النفقات المتزايدة إلا إذا ارتفعت الأسعار .

العامل الثاني : كل تغيير في الأجور النقدية يفضى إلى تغيير مستوى الأسعار بما يتفق مع مستوى النشاط السائد . على أن تغيير الأجور الاسمية نفسها قد يكون نتيجة لتغير حالة النشاط ، كما قد تكون هي بدورها سبباً في تغيير حجم الاستثمار وخاصة عن طريق تغيرات سعر الفائدة كما سنرى . فأى تغيير نسبي في الأجور عامة ، لا بد وأن يؤدي إلى تغيير مماثل في الأسعار . وبما أن نفقات الإنتاج في الصناعات كلها ، وفي العالم أجمع كوحدة ، تتوقف على الأجور (بغض النظر عن تغيرات سعر الفائدة) فإذا ارتفعت الأجور بنسبة ١٠٪ ساجلتها الأسعار والنفقات في الارتفاع بنسبة ١٠٪ ومن ثم ترتفع الأسعار أيضاً بنسبة مماثلة . وحيث أن الأسعار قد ارتفعت أيضاً بنفس النسبة ، فلا الأجور الحقيقية ولا الأرباح الحقيقية تكون عرضة للتغيير . ورفع الأجور إنما يطلبه العمال أملاً في تحسين

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٥ وما بعدها .

مستوى معيشتهم ، ولكن أرباب الأعمال يمنحونه مترددين خشية أن تنخفض أرباحهم . ولكن حيث يحدث تغير شامل في الأجور سواء كان بالارتفاع أو بالهبوط ، فإن النتيجة تفاجئ أحد الفريقين بما يسوؤه ، وتفاجئ الفريق الآخر بما يسره .

العامل الثالث : ونقصد به تغير كفاية العمال الإنتاجية وأثرها على مستوى الأسعار . خلال الزمن الطويل تتراكم الأموال وتتقدم طرق الإنتاج الفنية فتزداد تبعاً لذلك كفاية العامل الإنتاجية . فإذا ظلت الأجور النقدية ثابتة ، أدى ذلك حتماً إلى هبوط مستوى الأسعار .

٢ — الأسعار وحالة التجارة :

يكاد يكون مقررأ وثابتأ أن الأسعار ترتفع خلال فترات الرواج . وهنا يجدر بنا أن نبين كيف تسير الأمور أثناء تلك الفترة : رخاء يتمثل في زيادة الطلب على السلع ، وزيادة الطلب على العمال ، وارتفاع الأجور ، ويتوقف مدى التغير في مستوى الأجور على قوة المساومة بين العمال وأرباب الأعمال ، وهذه بدورها تتوقف على عدة اعتبارات لها أهميتها تختلف تبعاً لظرف المكان والزمان .

وعلى أية حال يلاحظ في الغالب أن فترة الرخاء فرصة طيبة للعمال ، يحصلون فيها على مطالبهم ، ويقل عدد المتعطلين منهم . ويحدث عكس هذا خلال الكساد حيث تكثر البطالة فترجح كفة أرباب الأعمال عند المساومة ، فترتفع الأجور في الحالة الأولى ، ويتوالى انخفاضها في الثانية .

وقد جرى العرف بين الناس على اعتبار ارتفاع الأسعار ظاهرة طيبة تنبئ بروج التجارة ، ولكن هذا زعم خاطئ ، لأن ارتفاع الأسعار في الحالة الأولى لزيادة الطلب ظاهرة مرضية ، ولكنها ليست سبباً في ازدياد الطلب على السلع . وعلى هذا لا يمكن القول إن هناك رواجاً لمجرد ارتفاع في الأسعار ، وإنما ترتفع الأسعار لروج التجارة . ولذا لا يصح اعتبار ارتفاع الأسعار مقياساً سليماً

لرواج التجارة في حالة مرونة العرض حيث قد يوجد فائض عاطل من معدات الإنتاج ، والغالب أن هذا يحدث في أوقات الرواج ، ولا ترتفع الأسعار وتخلق في ارتفاعها إلا عندما تقرب البطالة من نهايتها وتعمل المصانع لأقصى طاقتها الإنتاجية .

وتعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار المترتبة على ارتفاع الأجور بسبب زيادة الطلب على العمال ، نتيجة غير مباشرة لرواج التجارة .

وفي الحالة العكسية نلاحظ أن انخفاض الأسعار قد يكون سببه نقص الطلب على السلع أو نقص الأجور ، أو قد يرجع إلى تراكم الأموال ، وتقدم طرق الإنتاج الفنية .

ففي الحالة الأولى لا يكون انخفاض الأسعار سبباً للكساد ، بل يكون نذيراً بحلوله . وفي الحالة الثانية يكون انخفاض الأسعار نتيجة غير مباشرة لكساد التجارة ، إذ المشاهد أن الأجور تهوى إلى الحضيض عندما تكون البطالة عنيفة . أما انخفاض الأسعار في الحالة الأخيرة ، فغالباً ما يكون دليلاً على زيادة الكفاية الإنتاجية .

٣ - الأجور الحقيقية ^(١) :

ويقصد بالأجور الحقيقية كمية ما يشتري من الخدمات وحاجيات المعيشة بالأجر الاسمي . ومن المقرر الثابت أن الأجور الحقيقية تنخفض في أوقات الرواج لهبوط القوة الشرائية للأجور الاسمية ، لأنها لا تلاحق الأسعار في ارتفاعها . فإذا أخذت الأجور في الارتفاع ، ارتفعت الأسعار بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور . ويرجع سبب ذلك إلى أن الزيادة الأصلية في الطلب ترفع الأسعار

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٨ .

بالنسبة للأجور النقدية . بينما أن أى ارتفاع فى الأجور يؤدي إلى ارتفاع مماثل فى الأسعار ، وعلى ذلك تتحرك الأسعار إلى الأمام وتظل الأجور متخلفة عنها . فإذا ارتفعت أجور جماعة من العمال دون باقى الجماعات الأخرى ، أصبح مركزها ممتازاً لأن أجورها ارتفعت أكثر من ارتفاع أسعار السلع التى تقوم بإنتاجها الجماعات الأخرى التى لم ترتفع أجورها . وبما أن أسعار السلع التى تنتجها الجماعة الأولى أسرع فى ارتفاعها من أجور الجماعات الأخرى ، نستطيع تقرير مبدأ هو أن الأجور الحقيقية لجميع العمال تنخفض كلما ازداد النشاط الاقتصادى .

٤ — سعر الفائدة ومستوى الأسعار^(١) :

لما هناك من العلاقة الوثيقة بين تغيرات سعر الإقراض وتغيرات مستوى الأسعار ، فالبنوك المركزية باعتبارها السلطات المشرفة ، والدعامة التى يقوم عليها ثبات النظام النقدى والمصرفى فى كل بلد ، تعمل وتتدخل لإقرار مستوى الأسعار ، وقد يكون رائدها من الإجراء الذى تتخذه خفض مستوى الأسعار داخل الدولة لحاجتها إلى المال . وحيث أن البنك المركزى هو الذى تلجأ إليه البنوك الأخرى إذا ما احتاجت إلى النقود ، فلا مناص لها عندئذ من رفع سعر الإقراض لعملائها المستثمرين . وهنا تجب الموازنة بين عائد الاستثمارات المستقبلية وبين عائدها على أساس سعر الفائدة القديم . فإذا لم يتغير العائد المنتظر الحصول عليه ، أصبح الاستثمار فى بناء المساكن والسفن وتشيد المصانع ، التى كانت مجزية على أساس سعر الفائدة القديم غير مجز بعد ارتفاعه . ومن ثم تقف حركة الإنشاء لإحجام المستثمرين ، ويتفشى العطل بين العمال ، ويتوالى هبوط الإنتاج والدخل . وطبيعى أن ينبج عن حالة الكساد هذه انخفاض فى الأسعار . وهنا يعانى الناس مرارة الكساد الناجم عن ارتفاع الأسعار ، ويتفاقم الكساد على مر الأيام ، وتزداد

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٩

حدة البطالة ، و بعد محاولات يصبح ولا مناص للعمال من قبول أجور أقل . وينجم عن هبوط الدخول على هذا النحو ، انخفاض في الأسعار . فإذا رأت السلطات المصرفية أن ما تحقق من انخفاض مستوى الأسعار في هذه المرة كاف لوضع الأمور في نصابها عملت على خفض سعر الفائدة ، فسرعان ما تقف حركة الركود وتنشط الحالة الاقتصادية ثانية .

٥ - الآثار المترتبة على تغير مستوى الأسعار: (١)

يعتبر عهد الزواج بصفة عامة عهداً طيباً يدر على المجتمع خير الثمرات ، ولكن شواهد الحال قد تدل على عكس ذلك ، إذ يكسب البعض ويضار البعض الآخر ، وغيرهم لا يتغير حاله ، فيترتب على ارتفاع الأسعار زيادة في حجم العمالة وزيادة في معدل أرباح أرباب الأعمال ، ودخول مستأجرى الأراضي الزراعية والمساكن ، كما يفيد منه المدينون بمبالغ ثابتة ، لأنه عند الوفاء يدفع هؤلاء مبالغ ثابتة ، قيمتها الحالية أقل مما كانت عليه قبل التعاقد ، لهذا يحنى المدينون الفرق بين القيمتين ، كذلك تريح طائفة المنتجين والتجار الذين يشترون المواد الأولية ، وتزداد أرباحهم كلما ارتفعت الأسعار ، حتى ولو كانت نفقة الإنتاج تزداد تبعاً ، إذ المشاهد أن نفقة الإنتاج لا تزيد بنسبة ارتفاع الأسعار لأن الأجور تظل ثابتة مدة طويلة ، وإذا ارتفعت لا تجارى الأسعار في ارتفاعها بل تتخلف عنها . والدولة تستفيد إلى حد ما من ارتفاع الأسعار ، إذ تستطيع أن تقوم بتعهداتها . وبما أن الدين العام من أهم أبواب النفقات في الميزانية فإن ارتفاع الأسعار يخفف أعباء الدولة من هذه الوجهة . هذا إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد فترداد حصيلة الضرائب ، ولكن بعد فترة تضطر الدولة إلى زيادة مرتبات الموظفين .

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٥٠

أما الذين يضارون من هذا الارتفاع ، فهم العمال الذين كانوا يعملون قبل
الرواج ، وسبب ذلك انخفاض الأجور الحقيقية . أما المتعطلون فتتحسن حالهم
خلال الرواج ، لأنه بزيادة حجم الاستثمار يزيد عدد المشتغلين منهم .
ولعل أول من يعانون في فترة النشاط ، هم أصحاب الدخول الثابتة وأرباب
المعاشات وأصحاب السندات وأصحاب الرواتب الثابتة من الموظفين في الحكومات
والشركات ومن في حكمهم . هؤلاء جميعاً يخسرون لانخفاض أجورهم
الحقيقية .

ويلاحظ أن ارتفاع الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور النقدية ، في الغالب
لا يؤثر ولا يغير من حال الطبقة العاملة بصفة عامة . أما أرباب الأعمال فهم
يكسبون بسبب ارتفاع الأسعار مهما كان السبب ، على حين أن أرباب الدخول
الثابتة يعانون من ارتفاع الأسعار دائماً . ويحدث عكس هذا إذا انخفضت الأسعار .